



دور البنوك المركزية في دعم البنوك الإسلامية
-التجربة الماليزية وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر-
The role of central banks in supporting Islamic banks
-The Malaysian experience and the possibility of benefiting from it in Algeria-

ط.د/سهيلة بن دريس^{1*}، د/محمد حمو²

¹ جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية،
s.bendriss@univ-chlef.dz

² جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال الإفريقي، -m.hammou@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام : 2020/07/29 ؛ تاريخ المراجعة : 2020/12/12 ؛ تاريخ القبول : 2021/05/25

الملخص:

شهدت البنوك الإسلامية خلال أربعة عقود من نشأتها نمواً متسارعاً وانتشاراً واسعاً في دول إسلامية وغير إسلامية، إلا أنه رغم معدلات النمو القوية التي سجلتها، هناك بعض الدول وإن سمحت لها بمزاولة نشاطها لم تمنحها الإطار القانوني الملائم لطبيعتها. تحتاج البنوك الإسلامية لممارسة أنشطتها بكفاءة وفعالية وفق القواعد الشرعية إلى بيئة داعمة تراعي طبيعة وخصوصية عملها، وهنا يظهر دور البنوك المركزية في دعم ومساندة البنوك الإسلامية في مختلف النواحي والأطر القانونية والتنظيمية والشرعية وتوفير البنية التحتية اللازمة والداعمة لعملها. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور البنوك المركزية في دعم البنوك الإسلامية من خلال دراسة التجربة الماليزية باعتبارها إحدى التجارب الرائدة في دعم مسيرة البنوك الإسلامية عن طريق عرض آليات دعم البنك المركزي الماليزي للبنوك الإسلامية، ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، البنوك الإسلامية، ماليزيا، الجزائر.

تصنيف JEL: E58, G21, G28.

Abstract:

Islamic banks have grown rapidly in four decades of inception, and have spread widely in Islamic and non-Islamic countries. However, some countries have allowed them to carry out its activities, but have not given them the appropriate legal framework for their nature.

Islamic banks need to perform their activities efficiently and effectively in accordance with the Sharia rules a supportive environment that takes into account the nature and privacy of their work. Here, the role of central banks in supporting Islamic banks appears in various aspects: legal, organizational, and sharia, and providing the necessary infrastructure and supportive of its work.

This study aims to highlight the role of central banks in supporting Islamic banks, by studying the Malaysian experience as one of the leading experiences in supporting the Islamic banking process, by presenting the mechanisms of support for the Central Bank of Malaysia for Islamic banks, and trying to benefit from them in Algeria.

Key words : Central Bank, Islamic banks, Malaysia, Algeria.

Jel classification : E58, G21, G28.

* سهيلة بن دريس، s.bendriss@univ-chlef.dz

مقدمة:

شهدت صناعة التمويل الإسلامي تطوراً هاماً في العقود الأخيرة، حيث ساهمت الأزمة المالية في إعطاء الدافع للاهتمام أكثر بهذا النوع من التمويل بدعم من الهيئات والمنظمات الدولية. وصلت قيمة أصول التمويل الإسلامي إلى 2,5 تريليون دولار أمريكي عام 2018م، مع تركيز 70% من هذه الأصول في الصناعة المصرفية الإسلامية باعتبارها أهم قطاع من قطاعات التمويل الإسلامي. ومن المتوقع بلوغ حجم الأصول المصرفية الإسلامية 2,175 بليون دولار أمريكي بحلول عام 2024م. إنتشرت الصناعة المصرفية الإسلامية في العديد من الدول الإسلامية وغير إسلامية، منها من تبنت النظام المصرفي الإسلامي بالكامل عن طريق أسلمة كل بنوكها بما فيها البنوك المركزية دون السماح بإنشاء بنوك تقليدية كإيران والسودان وباكستان. ومنها من أنشأت بنوكاً إسلامية لكن تُطبق عليها نفس قوانين البنوك التقليدية. وتبقى بلدان أخرى انتهجت النظام المصرفي المزدوج بحيث تعمل البنوك الإسلامية جنباً إلى جنب مع البنوك التقليدية مثل ماليزيا، التي سارت بخطى تدريجية نحو تنمية المصرفية الإسلامية بدعم مُتعاقب من البنك المركزي للأطر القانونية والتنظيمية والشرعية للمصرفية الإسلامية، وتأسيس الهيئات الداعمة لها. حيث بدأت ببنك إسلامي واحد "بنك إسلام ماليزيا بيرهاد" 1983م، ثم تم إشراك البنوك التقليدية لتقديم خدمات مصرفية إسلامية، ثم إلى جعل ماليزيا مركزاً عالمياً في التمويل الإسلامي.

إشكالية الدراسة:

إن تطور ونجاح البنوك الإسلامية يتطلب توفير البيئة الملائمة لها عن طريق دعم الأطر القانونية والتنظيمية والشرعية وحتى تأسيس الهيئات الداعمة. وتعتبر ماليزيا من الدول التي نجحت في تحقيق ذلك.

بناءً على ما سبق يُمكن طرح السؤال الرئيسي التالي: ما هو دور البنوك المركزية في دعم البنوك الإسلامية في ضوء التجربة الماليزية؟ وكيف يُمكن للجزائر الاستفادة منها؟

للإجابة عن السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع المصرفية الإسلامية في ماليزيا؟
- ماهي الآليات المعتمدة من طرف البنك المركزي الماليزي في دعم البنوك الإسلامية؟
- ماهي التحديات والمعوقات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر؟
- كيف يمكن للجزائر أن تطور العمل المصرفي الإسلامي في ضوء التجربة الماليزية؟

فرضيات الدراسة:

- تُعتبر ماليزيا من أكثر الدول تطوراً في مجال العمل المصرفي الإسلامي ويرجع ذلك إلى دعم الحكومة و البنك المركزي الماليزي لجميع النواحي والأطر المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي؛
- تُعتبر المعوقات القانونية أكبر تحدي يواجه عمل البنوك الإسلامية في الجزائر، لذا يمكنها الاستفادة من التجربة الماليزية في بناء أسس قوية للعمل المصرفي الإسلامي.

أهمية الدراسة: تُنبع أهمية الدراسة من أهمية التجربة الماليزية في العمل المصرفي الإسلامي باعتبارها تجربة ناجحة، حيث زاجت بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي التقليدي، ولعل مصدر نجاحها دعم البنك المركزي لمختلف الأطر التي تحكم الصناعة المصرفية الإسلامية، مع إمكانية الاستفادة منها في الجزائر من أجل وضع أسس قوية ومتينة للصناعة المصرفية الإسلامية.

أهداف الدراسة: يسعى الباحثين من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التالية:

- تحليل نشأة وواقع المصرفية الإسلامية في ماليزيا؛
- إبراز دور البنك المركزي الماليزي في دعم وتعزيز المصرفية الإسلامية؛
- إمكانية الاستفادة من التجربة الماليزية في الجزائر.

منهج الدراسة: قصد الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة والإجابة على الإشكالية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال المعلومات التي تم الحصول عليها وتحليلها والربط فيما بينها من أجل الوصول إلى النتائج التي تحقق أهداف الدراسة.

تقسيمات الدراسة: ستتم معالجة هذا الدراسة من خلال ثلاثة محاور على النحو الآتي:

- نشأة وواقع البنوك الإسلامية في ماليزيا؛
- آليات دعم البنك المركزي للبنوك الإسلامية في ماليزيا؛
- إمكانية الاستفادة من التجربة الماليزية في الجزائر.

1. نشأة وواقع البنوك الإسلامية في ماليزيا

1.1. نشأة وتطور البنوك الإسلامية في ماليزيا:

تُعد التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية تجربة مُتكاملة من كافة النواحي القانونية والتنظيمية والمؤسسية. فيما يلي سرد لتطور البنوك الإسلامية في ماليزيا:

أ. مرحلة التأسيس (1983-1992م):

يُمكن إرجاع ظهور الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا إلى عام 1963م، عندما تم إنشاء هيئة ادخار من أجل توفير المال للحجاج

(Kunhibava, 2012, p. 03). وتُعرف الهيئة باسم "تابونغ حاجي" (Tabung Haji)، وكانت الفكرة الأساسية من إنشاء الهيئة والتي تعود للأستاذ أونكو عبد العزيز لمساعدة المسلمين على ادخار أموالهم لرحلة الحج دون الخوف من اختلاط تلك المدخرات

بالرّبا المحرم شرعاً (البنك الإسلامي للتنمية، 2002، ص 12). بعد نجاح "تابونغ حاجي" بدأ إهتمام الحكومة الماليزية بإنشاء بنوك إسلامية من خلال تكوين "لجنة توجيه وطنية حول المصرفية الإسلامية"، في 30 جويلية 1980م. لدراسة إمكانية إنشاء بنوك إسلامية في ماليزيا (ساعد و خوني، 2017، ص 344). قُدم تقرير اللجنة إلى الحكومة في 5 جويلية 1982م، والذي اقترح بعض الإجراءات التالية (Asni, 2019, p. 309):

- إنشاء مؤسسة مصرفية إسلامية تعمل وفق مبادئ الشريعة؛
 - تسجيل المؤسسة كشركة بموجب قانون الشركات الماليزية 1965م؛
 - صياغة قانون خاص يُسمى "قانون المصرفية الإسلامية"، الذي يُنظم المؤسسة المصرفية الإسلامية؛
 - يجب أن يكون البنك المركزي السلطة الوحيدة الذي يُنظم أنشطة المؤسسة على أساس "قانون المصرفية الإسلامية"؛
 - يجب على المؤسسة تعيين "هيئة استشارية شرعية"، تضمن تطابق أعمالها وفقاً للشريعة الإسلامية.
- بعد موافقة الحكومة على تقرير اللجنة أصدر "قانون البنوك الإسلامية" (IBA) في 07 أبريل 1983م، تلاه في 01 جويلية 1983م، تأسيس أول بنك إسلامي كامل، سُمي "بنك إسلام ماليزيا بيرهاد" (بولحبال، د.ت.، ص 05)، برأس مال قدره 500 مليون رينجيت ماليزي (Asni, 2019, p. 310).
- حقّق "بنك إسلام ماليزيا بيرهاد" (BIMB) نمواً معتبراً بعد عقد من النشاط، وأثبت أنه مؤسسة مصرفية ناجحة، من خلال توسع شبكة فروعها إلى 80 فرع و 1 200 موظف، وكذا إدراج أسهم البنك في لوحة التداول الرئيسية لبورصة كوالالمبور في 17 جانفي 1992م (Laldin, 2008, p. 10).

ب. مرحلة التوسيع (1993-2001م):

بعد نجاح "بنك إسلام ماليزيا بيرهاد"، قررت الحكومة الماليزية السماح للمؤسسات المصرفية القائمة بتقديم خدمات مصرفية إسلامية باستخدام هيكلها وفروعها القائمة، بناءً على ذلك قدم "البنك المركزي الماليزي" (BNM) في 04 مارس 1993م مخططاً يُعرف باسم "مخطط المصرفية الإسلامية" (IBS) وعُرف بعد ذلك باسم النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية (Laldin, 2008, p. 11).

بعد الأزمة المالية عام 1997م، وتغير البيئة الحاضنة للمصرفية الإسلامية في ماليزيا، سمحت الحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثانٍ هو "بنك معاملات ماليزيا بيرهاد" (BMMB) عام 1999م، لتسريع التقدم في القطاع المصرفي متبوعاً بمخطط القطاع المالي الذي قُدم عام 2001م، وبدأ بنك نيجارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي) بإغلاق الفروع ولكنه شجعها على أن تصبح كيانات مصرفية إسلامية كاملة.

(Husseini, S. A., Fam, S. F., Ahmat, N. N., Azmi, F. R., Prastyo, D. D., & Yanto, H, 2019, p. 268)

ج. مرحلة تحرير الخدمات المصرفية الإسلامية بعد 2001م:

في عام 2005م، دخلت البنوك الإسلامية الأجنبية السوق الماليزية كبيت التمويل الكويتي، البنك الراجحي السعودي وغيرها من البنوك. أصبحت ماليزيا أول دولة تُطبق نظاماً مصرفياً مزدوجاً حيث يعمل النظام المصرفي الإسلامي جنباً إلى جنب مع النظام المصرفي التقليدي، وقد اعترفت العديد من الدول الإسلامية بالنموذج الماليزي كنموذج للمستقبل، في حين أبدت العديد من البلدان اهتماماً باعتماد هذا النظام.

(Bin Nik Wajis, Arif Fahmi, & Nurul Basirah, 2015, pp. 03-04)

أدى التطور التدريجي للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا في السنوات الأولى إلى زيادة الإهتمام من قبل المجتمع الدولي بالتمويل الإسلامي، نظراً لارتباطه الوثيق بالأنشطة الاقتصادية وركائزها الرئيسية، مما أدى إلى إطلاق برنامج وطني في عام 2006م، لجعل ماليزيا مركزاً عالمياً للتمويل الإسلامي (MIFC). وقرّر هذا البرنامج لماليزيا منصة لتوسيع نطاق وصول الخدمات المالية الإسلامية إلى الأسواق المحلية والدولية، من خلال الاستفادة من وجود النظام المالي الإسلامي شامل والبيئة الداعمة (Bank Negara Malaysia, 2020a, p. 103).

كما تم تعزيز برنامج عام 2006م، بمخطط للقطاع المالي (2011-2020م) هو خطة استراتيجية التي ترسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي في ماليزيا، ومن أهم أهدافه "تدويل التمويل الإسلامي" (Bank Negara Malaysia, 2020a). وفي إطار استكمال رؤية "جعل ماليزيا مركز مالي إسلامي دولي"، تم الترخيص لإنشاء بنك إسلامي عملاق عام 2011م، هذا البنك هو نتيجة اندماج بين (CIMB Group Holdings Bhd) و (RHB Capital Bhd) و (Bank Negara Malaysia) و (Society Bhd) برأس مال يتجاوز قدره مليار دولار أمريكي (Bin Nik Wajis et al., 2015, p. 04). في عام 2013م، تم اعتماد "قانون الخدمات المالية الإسلامية" (IFSA)، الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013م، وكان هدف منه تمهيد الطريق لوضع إطار للامتنال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا (Husseini et al. 2019, p. 268).

2.1. واقع العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا:

تُعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في دعم المصرفية الإسلامية عالمياً. سنحاول أولاً إلقاء نظرة على واقع المصرفية الإسلامية عالمياً، من أجل إظهار بعد ذلك مكانة ماليزيا ضمن الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية.

أ. واقع المصرفية الإسلامية عالمياً:

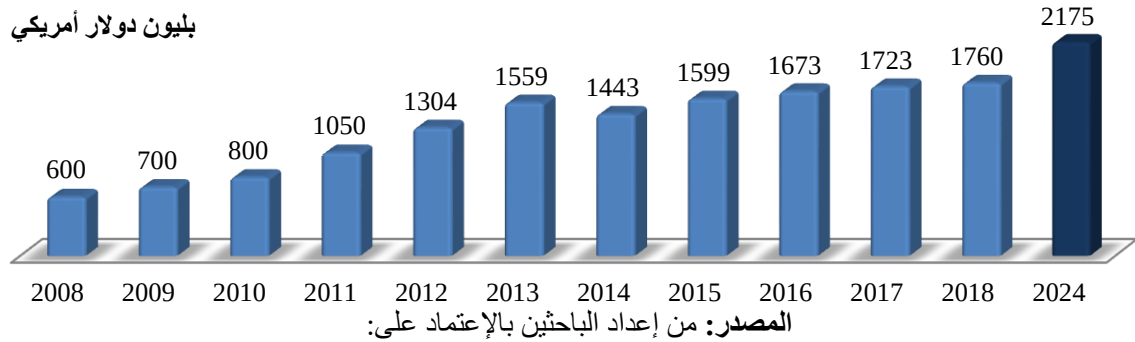
وفقاً لتقرير تومسون رويترز لعام 2019م، نمت أصول التمويل الإسلامي بوتيرة بطيئة من 2,4 تريليون دولار أمريكي عام 2017م، إلى 2,5 تريليون دولار أمريكي عام 2018م، بزيادة قدرها 3%. في حين استحوذت الأصول المصرفية الإسلامية على

دور البنوك المركزية في دعم البنوك الإسلامية - التجربة الماليزية وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر- ، (ص ص: 94 - 109)

نسبة 70% من مجموع الأصول، وصكوك بنسبة 19%، تلتها صناديق الإستثمار الإسلامية بنسبة 4%، التكافل ومؤسسات المالية الإسلامية أخرى بنسبة 2% و 5% على التوالي.

(Icd-Refinitiv, 2019, pp. 06-08)

الشكل رقم (01): تطور حجم الأصول المصرفية الإسلامية عالمياً (2008-2018م)

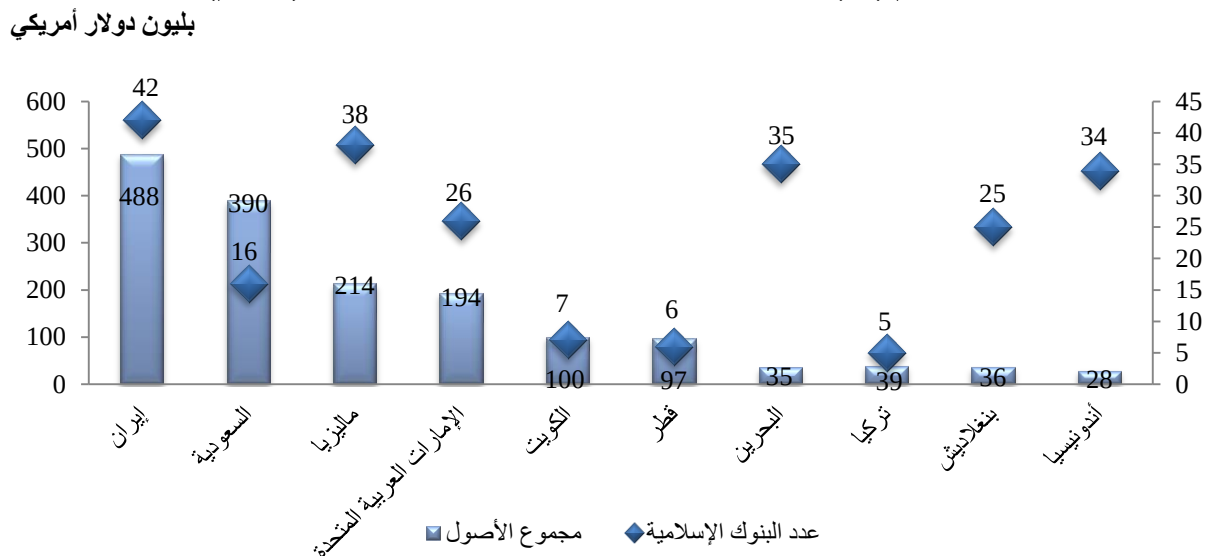


(Icd-Refinitiv, 2019, p. 26)

(IMF Staff Discussion Note, 2015, p.13)

أثبتت الصناعة المصرفية الإسلامية نجاحها، وذلك باكتسابها حصة مهمة في السوق المحلية والعالمية، نتيجة زيادة نمو أصولها، حيث شكلت حوالي 70% من مجمل أصول صناعة التمويل الإسلامي، أي 1,76 تريليون دولار أمريكي عام 2018م، في 72 دولة حول العالم. بوجود 520 بنك إسلامي منها 219 نافذة إسلامية. ومن المتوقع أن تصل الأصول المصرفية الإسلامية إلى 2,175 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2024م (Icd-Refinitiv, 2019, p. 28). كما هو موضح في الشكل رقم (01).

الشكل رقم (02): أفضل الدول من حيث الأصول المصرفية الإسلامية (2018م)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (Icd-Refinitiv, 2019, P. 27)

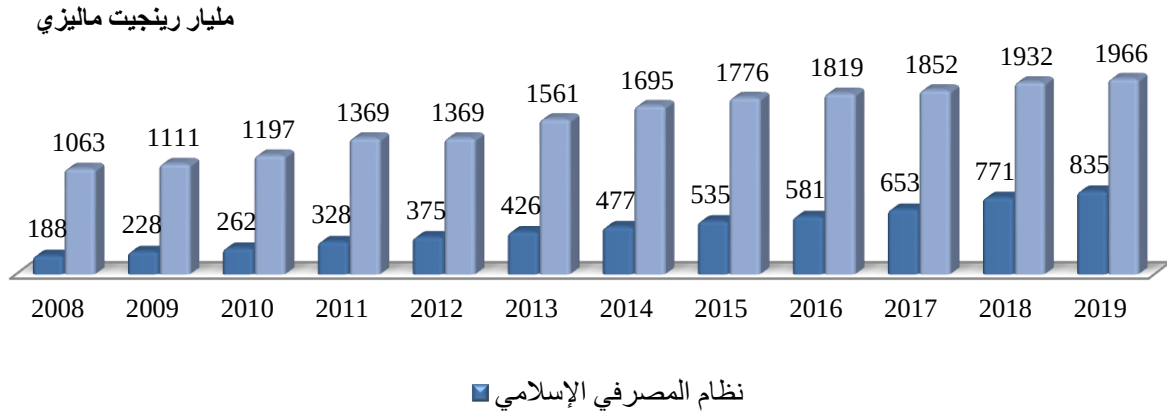
تستحوذ دول العشر على 93,7% من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية عالمياً لعام 2018م، (بلغت 93,2% عام 2017م)، في حين تحوز دول الخمسة الأوائل على أكثر من 79% من هذه الأصول، حيث تُعتبر إيران أكبر مُساهم بنسبة 32,1%، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 20,2%، فيما تحتل ماليزيا المرتبة الثالثة في سوق التمويل الإسلامي العالمي بنسبة 10,8%

بوجود 38 بنك إسلامي و نافذة إسلامية، مع تسجيل الدول الثلاث أكثر من 500 بليون دولار أمريكي من أصول التمويل الإسلامي (Icd-Refinitiv, 2019, p. 27., & IFSB, 2019, p. 14) هذا ما يبينه الشكل رقم (02).

ب. واقع المصرفية الإسلامية في ماليزيا:

تماشياً مع النمو المستمر في صناعة التمويل الإسلامي عالمياً، شهدت الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا نمو كبير، في حجم الأصول والودائع والتمويلات، حيث بلغت حصتها من إجمالي الأصول المصرفية 26,5% عام 2018م (24,9% عام 2017م)، استناداً إلى البنوك الإسلامية التي يُنظمها البنك المركزي الماليزي مع استبعاد أصول المؤسسات المالية الإنمائية (IFSB, DFIs) (2019, p: 09). يُنشط حالياً في ماليزيا حوالي 17 بنك إسلامي منها 11 بنك محلي و 6 بنوك أجنبية (https://www.bnm.gov.my/index.php?ch=fs&pg=fs_mfs_list&ac=118&lang=en).

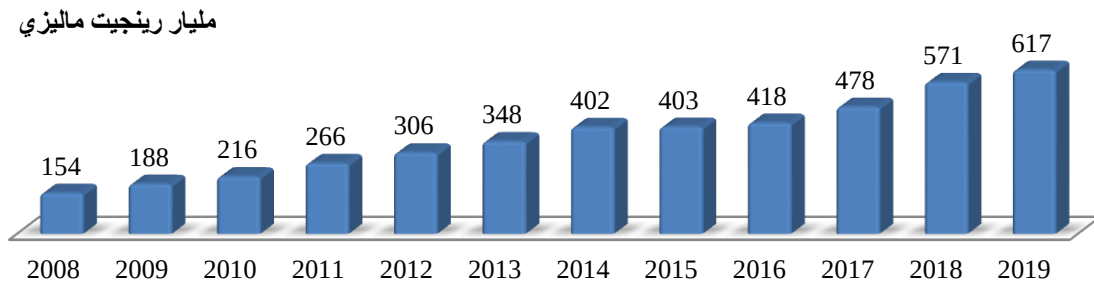
الشكل رقم (03): تطور مجموع الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا (2008-2019م)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (Bank Negara Malaysia, 2019)

يتمتع التمويل الإسلامي في ماليزيا منذ انطلاقه بميزة تنافسية راسخة ومُعترف بها وينمو في محيط يتميز باستقرار في البيئة التشغيلية والتنظيمية والأنظمة الضريبية المواتية، والأهم من ذلك دعم الحكومة المتعاقب (Husseini et al., 2019, p. 269)، كما أثبت قدرته على تجاوز المخاطر فقد استمر بالنمو خلال الأزمة المالية، فُدرت قيمة الأصول المصرفية الإسلامية بـ 188 و 228 مليار رينجيت ماليزي في 2008 و 2009م على التوالي، لتصل إلى 835 مليار رينجيت ماليزي عام 2019م. هذا ما يبينه الشكل رقم (03).

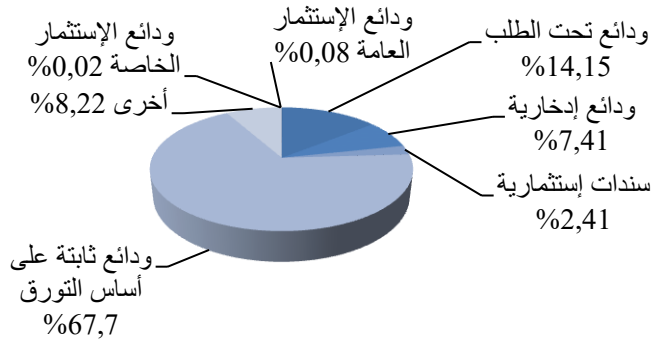
الشكل رقم (04): تطور الودائع بالبنوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2008-2019م)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (Bank Negara Malaysia, 2019)

كذلك ساهم الدعم الحكومي للبنوك الإسلامية في ماليزيا إلى زيادة ودائعها مقارنة بالبنوك التقليدية، حيث بلغ إجمالي الودائع نهاية عام 2019م، حوالي 617 مليار رينجيت ماليزي بما فيها ودائع النوافذ الإسلامية، مقارنة بودائع البنوك التقليدية التي بلغت قيمتها 1,970 مليار رينجيت ماليزي، وفقاً للشكل رقم (04).

الشكل رقم (05): ودائع البنوك الإسلامية في ماليزيا حسب النوع (2019م)

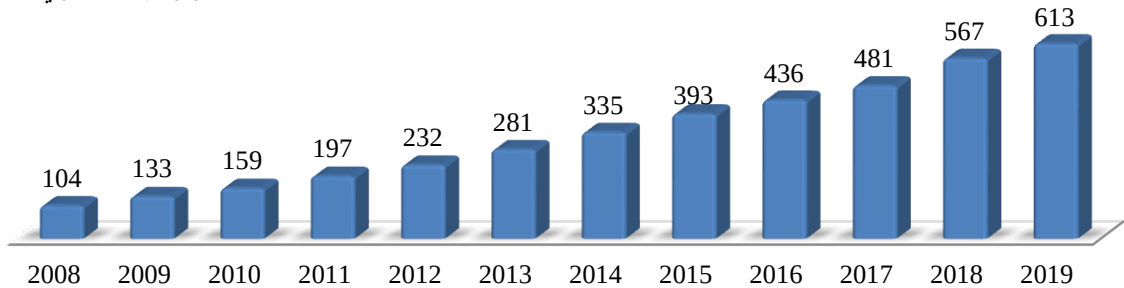


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Bank Negara Malaysia, 2020b)

من خلال الشكل رقم (05)، نلاحظ تركز النسبة الكبرى من ودائع البنوك الإسلامية في ماليزيا في كل من الودائع الثابتة على أساس التورق بنسبة 67,7%، و ودائع تحت الطلب بنسبة 14,15%، و الودائع الادخارية بنسبة 7,41%.

الشكل رقم (06): تطور التمويلات الممنوحة بالبنوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2008-2019م)

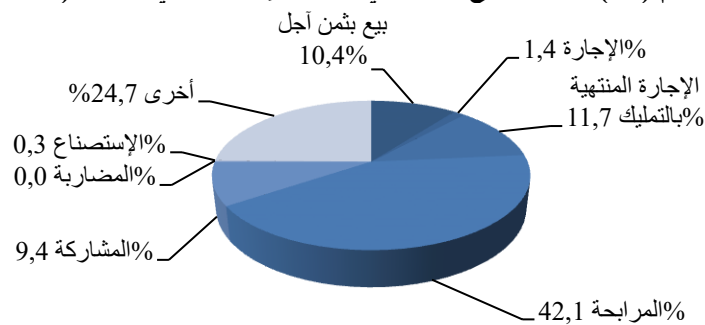
مليار رينجيت ماليزي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Bank Negara Malaysia, 2019)

أعطت الخدمات المصرفية الإسلامية دفعة قوية للتمويل الإسلامي في ماليزيا، حيث نما التمويل المصرفي الإسلامي في البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في ماليزيا بحوالي 567 مليار رينجيت ماليزي نهاية عام 2018م، أي بنسبة 11%، مقارنة بـ 2017م بلغت النسبة فيه 9,3% متجاوزة بذلك نسبة 3,3% للبنوك التقليدية. ويمكن إرجاع هذا النمو إلى المنتجات الجديدة المقدمة من طرف البنوك الإسلامية بالإضافة للبيئة التنظيمية الداعمة لهذه البنوك في ماليزيا (Fitch Ratings, 2019, p. 01).

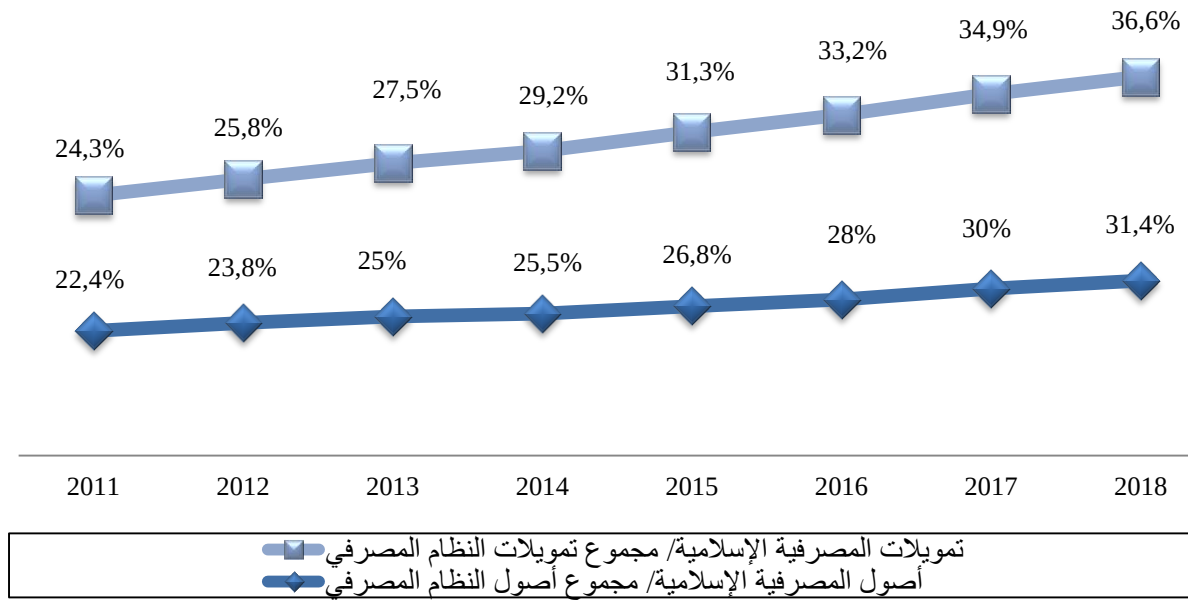
الشكل رقم (07): حصة صيغ تمويل في البنوك الإسلامية في ماليزيا (2019م)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Bank Negara Malaysia, 2019)

بلغت نسبة صيغة المربحة 42,1% من إجمالي التمويل، تليها صيغة الإجارة المنتهية بالتأجير بنسبة 11,7%، وصيغة بيع بثمن أجل بنسبة 10,4%، وصيغة المشاركة بنسبة 9,4%، في حين لم تتجاوز النسبة 1% في كل من صيغة الإستصناع والمضاربة، وهو ما يؤكد تركز التمويل المصرفي الإسلامي على صيغ المدائنت، باعتبارها تمويلات مضمونة.

الشكل رقم (08): مساهمة البنوك الإسلامية في ماليزيا من إجمالي الأصول والتمويل (2011-2018م)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (Bank Negara Malaysia, 2018, P. 03)

ارتفع حجم الأصول المصرفية الإسلامية إلى 31,4% من إجمالي أصول النظام المصرفي في نهاية عام 2018م، مع تضمين أصول المؤسسات المالية الإنمائية (DFIs) المدرجة ضمن قانون 2002م. كذلك شهدت شبكة فروع الإسلامية في البنوك الإسلامية والتقليدية تطوراً ملحوظاً فقد بلغت 2246 فرعاً. في وقت نفسه زادت حصة التمويلات المصرفية الإسلامية من 24,3% في نهاية عام 2011م إلى 36,6% نهاية عام 2018م (Bank Negara Malaysia, 2018, pp. 03-08)

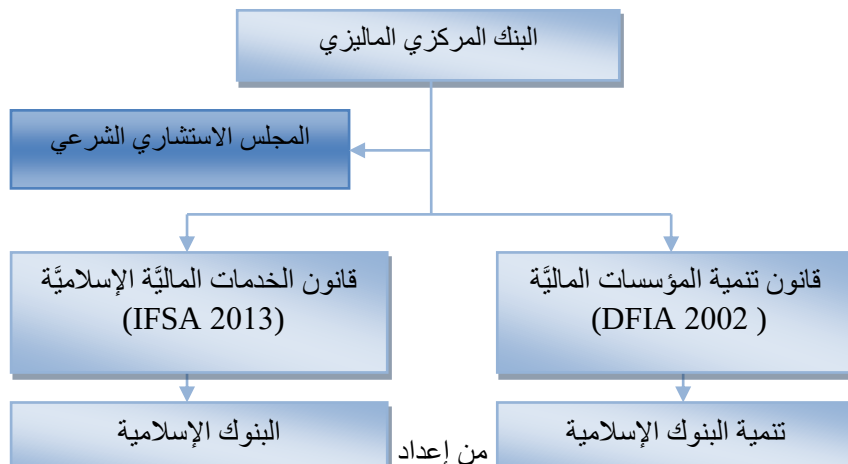
2. آليات دعم البنك المركزي للبنوك الإسلامية في ماليزيا

تأسس بنك نيجارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي) في 26 جانفي 1959م، في إطار قانون 1958م. الذي ألغي فيما بعد وحل محله قانون البنك المركزي الماليزي لعام 2009م، ويتمثل دوره في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، بهدف توفير بيئة مواتية للنمو المستدام للاقتصاد الماليزي.

(https://www.bnm.gov.my/index.php?ch=en_about&pg=en_intro&lang=en)

يتمتع البنك المركزي الماليزي (BNM) بصلاحيات واسعة للإشراف والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية المرخصة بموجب قانون الخدمات المالية (FSA)، وقانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) (Mohd Faisol, Nik Mohd Fadhil & Musa, 2017, P. 53).

الشكل رقم (09): هيكل التنظيم والإشراف على البنوك الإسلامية في ماليزيا



من العناصر الهامة التي ساهمت في نمو المصرفية الإسلامية في ماليزيا: دور "البنك المركزي الماليزي" الذي قام بالتعريفات لكل العناصر القادرة على دعم وتنمية المصرفية الإسلامية (الماليزي، 2009، ص 09). وتركز هذه التعريفات على النواحي والأطر التالية:

1.1. دعم الإطار القانوني: تمّ تدعيم الإطار القانوني في ماليزيا، لئلاّ تم خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي عبر سنّ وتعديل عدة قوانين وإدخال آليات جديدة نذكر منها:

أ. قانون البنوك الإسلامية 1983م: يُعتبر "قانون البنوك الإسلامية" (IBA) رقم 276 المؤرخ في 07 أبريل 1983م، أول قانون للبنوك الإسلامية في ماليزيا، حيث أعطى الصلاحيات التامة للبنك المركزي الماليزي (BNM) للترخيص وتنظيم الأعمال المصرفية الإسلامية والإشراف عليها (Laws of Malaysia, 1983a, p. 01). بصورة مباشرة لما يتم مع البنوك الأخرى، مع بعض التعديلات التي تقتضيها طبيعة نشاط المصرف الإسلامي. مع ملاحظة احتفاظ هذا القانون بصفة رئيسية بقواعد الحيلة والحذر في الأعمال المصرفية، وكذلك الخصم من الربح الصافي للبنك (بعد خصم الزكاة والضرائب) احتياطي سنوي إلى أن يصل مجموعه إلى 100% من رأس المال المدفوع. (ناصر، 2005، ص 146). كما تضمن هذا القانون أنه: "يجب على كل بنك يرغب في ممارسة الأعمال المصرفية الإسلامية إنشاء هيئة استشارية شرعية بموافقة البنك المركزي الماليزي، من أجل تقديم المشورة للبنك الإسلامي حول أعماله المصرفية وضمان امتثاله لمبادئ الشريعة الإسلامية".

(Laws of Malaysia, 1983a, P. 07)

ب. قانون الاستثمار الحكومي 1983م:

صدر "قانون الاستثمار الحكومي" (GFA) في 10 مارس 1983م (Laws of Malaysia, 1983b, P. 01)، وذلك لتمكين الحكومة من إصدار شهادات دون فوائد محددة تُعرف باسم "شهادات الاستثمار الحكومية" (GIC)، وتُعرف الآن باسم "الإصدارات الاستثمارية الحكومية" (GII)، وقد تم تقديم الإصدارات الاستثمارية الحكومية في يوليو عام 1983م، وفقاً لمبدأ القرض الحسن لتمكين البنوك الإسلامية من إدارة متطلبات السيولة والاستفادة من الأموال الفائضة (<http://imm.Bnm.Gov.My/Index.Php?Ch=4&Pg=4&Ac=98>).

ج. نظام النوافذ الإسلامية 1993م:

قدم البنك المركزي الماليزي عام 1993م، نظام مصرفي ثنائي سُمي "نظام المصرفية الإسلامية" (IBS) من أجل تسريع نشر المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين في أقصر فترة ممكنة (Husseini et al., 2019, P. 268)، وتخضع البنوك التقليدية الممارسة لنشاطات المالية الإسلامية عبر "النوافذ الإسلامية" لأحكام "قانون المؤسسات المصرفية والمالية" (BAFIA) 1989م، ونصت أحكام القانون بعد تعديله على أن: "أي بنك تقليدي يرغب في ممارسة أعمال مصرفية إسلامية ينبغي عليه الحصول أولاً على ترخيص من البنك المركزي الماليزي، ويجب أن يُمارس النشاطات المسموح بها بناء على هامش الربح وليس الفائدة، إلى جانب تشكيل هيئة استشارية شرعية تتصح البنك حول قضايا الشرعية المتعلقة بالأعمال المصرفية الإسلامية" (بولحبال، د.ت.، ص 06).

د. قانون تنمية المؤسسات المالية 2002م:

في عام 2002م، صدر "قانون تنمية المؤسسات المالية" (DAFIA) لتعزيز السلامة المالية والتشغيلية للمؤسسات التمويلية الإنمائية من خلال الممارسات المستدامة والإطار التنظيمي والرقابي المطلوب، حيث يترتب على هذه المؤسسات أداء الأدوار المنوطة بها بحكمة وكفاءة وفعالية. وبموجب هذا القانون أيضاً، تم تعيين البنك المركزي الماليزي باعتباره الهيئة المركزية للرقابة والإشراف على مؤسسات التمويل الإنمائي (DFIs) (عبد الكريم الخناق، 2012، ص 85). بالإضافة إلى إدارة الأعمال المصرفية والمالية الإسلامية بواسطة المؤسسات المالية الإنمائية.

هـ. قانون البنك المركزي 2009م:

صدر "قانون البنك المركزي الماليزي" (CBMA) عام 2009م، محل قانون 1958م، لئلاّ يناسب التطورات الحديثة في الصناعة المصرفية في ظل ما أصبح يُعرف بالنظام المصرفي المزدوج، كما فصل هذا القانون في مهام ووظائف الهيئة الاستشارية الشرعية التابعة للبنك المركزي الماليزي، بالإضافة ضبط العلاقة بين القضاء و الهيئة الاستشارية الشرعية، وأكد على دور البنك المركزي في جعل ماليزيا مركز مالي إسلامي دولي (Laws of Malaysia, 2009).

و. قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013م:

شهد عام 2013م، تطوراً هاماً في الإطار القانوني والرقابي لنظام التمويل الإسلامي في ماليزيا، من خلال سن "قانون الخدمات المالية الإسلامية" (IFSA) رقم 759 الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013م، حيث ألغى كل من "قانون البنوك الإسلامية" (IBA) 1983م، و"قانون التكافل" (TA) 1984م، و"قانون المؤسسات المصرفية والمالية" (BAFIA) 1989م. منح "قانون الخدمات المالية الإسلامية" البنك المركزي الماليزي الصلاحيات الكاملة لتنظيم والإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية، وأنظمة الدفع، والرقابة على سوق المال الإسلامي، وسوق الصرف الأجنبي الإسلامي، بهدف تعزيز الاستقرار المالي والامتثال للشريعة الإسلامية (Laws of Malaysia, 2013, p. 01).

2.1. دعم الإطار التنظيمي:

من أجل تنظيم وإدارة فائض وعجز في السيولة لدى البنوك الإسلامية بطريقة أكثر فعالية، بالإضافة إلى التأثير في مستويات سيولة هذه البنوك (صندوق النقد العربي، 2016، ص 22)، اتجه البنك المركزي الماليزي في 03 جانفي 1994م، إلى إنشاء سوق المال الإسلامي بين البنوك كحل قصير أجل يهدف إلى توفير مصدر لتمويل الاستثمارات قصيرة الأجل وفقاً لأحكام الشريعة

الإسلامية. و فيما يلي عرض مُوجز لأنواع المعاملات المستخدمة والمعتمدة في سوق المال الإسلامي بين البنوك الإسلامية: (<http://Imm.Bnm.Gov.My/Index.Php?Ch=4&Pg=4&Ac=98>)

- الاستثمار من خلال المضاربة بين البنوك (MII)؛
- قبول الودائع بين البنوك، الإصدارات الاستثمارية الحكومية (GII)؛
- صكوك بنك نيجارا ماليزيا القابلة للتداول (BNNN)؛
- اتفاقيات البيع وإعادة الشراء (SBBA)؛
- سندات كاجاماس للمضاربة (SMC)؛
- حين الإصدار، الكمبيالات الإسلامية المقبولة (IAB)؛
- السندات المالية الإسلامية القابلة للتداول (INT)؛
- سندات المديونية الخاصة الإسلامية، اتفاقية الرهن الأولى.

تبنى معايير الاحتراس الإسلامية الدولية الصادرة عن "مجلس الخدمات المالية الإسلامية". وشملت هذه المعايير (معياري كفاية رأس المال 2005م، المعدل في 2013م)، (الشفافية وانضباط السوق 2007م، المعدل في 2018م)، (المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر 2005م) وغيرها (بولحبال، د.ت، ص 14).

قام البنك المركزي الماليزي بإصدار مجموعة من المعايير والإرشادات التي ساهمت بدورها في دعم مسيرة البنوك الإسلامية في ماليزيا، أهمها (لحسانة، د.ت، ص ص 309-310):

- معيار المراجعة 2013م؛
- معيار المشاركة، المضاربة، التورق، الإستصناع 2015م؛
- معيار الوكالة، الوديعة، القرض، الهبة، الإجارة 2016م؛
- معيار الوعد 2017م؛
- مبادئ الحوكمة (BNM/RH/GL/002-1) (GP1-i)؛
- المبادئ التوجيهية بشأن التقارير المالية للبنوك الإسلامية المرخصة (BNM/RH/GL/002-2)؛
- المبادئ التوجيهية بشأن تقديم منتجات جديدة (BNM/RH/GL/008-02)؛
- المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية للعمليات المصرفية الإسلامية (BNM/RH/GL/002-4).

3.1. دعم الإطار الشرعي: قام البنك المركزي الماليزي بدعم الإطار الشرعي للمصرفية الإسلامية على مستويين: الأول يتمثل في المجلس الاستشاري الشرعي الوطني التابع للبنك المركزي الماليزي، والثاني يتمثل في هيئات الشرعية على مستوى مؤسسات مالية إسلامية، وفيما يلي توضيح لكل منهما:

أ. على المستوى الوطني:

تأسس "المجلس الاستشاري الشرعي" (SAC) في ماي 1997م، كأعلى هيئة شرعية للتمويل الإسلامي في ماليزيا، مُنحت لها سلطة التأكد من مطابقة القوانين للشريعة الإسلامية لأغراض الأعمال المصرفية والمالية الإسلامية، يُشرف عليها ويُنظمها البنك المركزي الماليزي. باعتبارها الهيئة المرجعية ومستشارة البنك المركزي في المسائل الشرعية، فإنها مسؤولة أيضاً عن التحقق من صحة جميع المنتجات المصرفية والمالية الإسلامية لضمان توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ثم تعزيز دور ووظائف المجلس الاستشاري الشرعي من خلال "قانون البنك المركزي الماليزي" لعام 2009م، حيث منحه مكانة الهيئة الرسمية الوحيدة فيما يتعلق بالأمور الشرعية المتعلقة بالتمويل الإسلامي في ماليزيا.

(https://www.bnm.gov.my/index.php?ch=en_about&pg=en_thebank&ac=439&lang=en)

ب. على المستوى المؤسساتي:

المؤسسات المالية التي تُقدم منتجات وخدمات مالية إسلامية مُطالبة بتعيين مستشار شرعي مُستقل أو تشكيل مجلس استشارة شرعية يتمتع بالاستقلالية، بحيث يضمن تشكيل هذا النوع من المجالس مطابقة هذه المؤسسات مع الشريعة خاصة على المستوى العملي والإداري (بولحبال، د.ت، ص 15).

من جهة أخرى قام البنك المركزي الماليزي بإعداد "إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية"، بغية تعزيز دور مجلس الإدارة والهيئة الشرعية والفريق الإداري للمؤسسة فيما يتعلق بالمسائل الشرعية، ويشمل ذلك تحسين الدور الذي تمارسه الأجهزة المفصلية الأخرى التي تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ الواجبات المتعلقة بالالتزام الشرعي وممارسة الأنشطة البحثية من أجل إيجاد بيئة تشغيلية مُلتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية (بوهراوة، و بوكروشة، 2015، ص 111).

في عام 2017م، تم تنقيح وتعديل "إطار الحوكمة الشرعية" (SGF 2010)، لتعزيز المتطلبات التنظيمية الحالية والتوقعات حول الحوكمة الشرعية لمؤسسات التمويل الدولية (IFIs)، في ضوء الحجم المتزايد والتعقيد في الأعمال المالية الإسلامية، وكذلك التطورات في مجال الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر.

(Laldin & Furqani, 2018, p. 97)

4.1. تأسيس الهيئات الداعمة للمصرفية الإسلامية

بالإضافة إلى اهتمام البنك المركزي الماليزي بدعم الأطر القانونية والتنظيمية والشرعية للمصرفية الإسلامية، كذلك قام بمبادرة تأسيس المؤسسات والهيئات من أجل دعم وتطوير المصرفية الإسلامية في ماليزيا وباقي العالم، وفيما يلي تفصيل لكل منها:

أ. مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB):

تأسس مجلس الخدمات المالية الإسلامية في 03 نوفمبر 2002م، بدعم من الحكومة الماليزية، مقره البنك المركزي الماليزي، هو هيئة دولية واضحة للمعايير، تهدف إلى تطوير وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها وذلك بإصدار معايير احترازية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاعات المصرفية الإسلامية، وأسواق المال، التأمين الإسلامي (https://www.ifsb.org/ar_index.php).

ب. المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية (MIFC):

أنشأ عام 2006م، وهو تابع للبنك المركزي الماليزي يتكون المركز من الفاعلين في القطاع المالي في البلاد، ويسعى لجعل ماليزيا مركزاً مالياً عالمياً في مجالات إصدار الصكوك الإسلامية، والمصرفية الإسلامية، والتأمين الإسلامي، وإدارة الصناديق الاستثمارية الإسلامية، وتطوير وتنمية رأس المال البشري (<http://www.mifc.com>).

ج. مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية (IILM):

تأسست في 25 أكتوبر 2010م، بكوالالمبور من قبل البنوك المركزية والسلطات النقدية والمنظمات متعددة الأطراف لإنشاء وإصدار أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتسهيل إدارة السيولة الإسلامية عبر الحدود بشكل فعال (<http://www.iilm.com>).

د. رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية بماليزيا (AIBIM):

أنشأت عام 1995م في ماليزيا، بهدف تشجيع بناء نظام مصرفي إسلامي متين ومُنَافس، وتقديم المشورة والمساعدة للأعضاء الرابطة في تطوير الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي (<https://aibim.com>).

هـ. المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF):

تأسس من طرف البنك المركزي الماليزي عام 2005م، بُغية تطوير وتنمية المواهب والخبراء في صناعة الخدمات المالية الإسلامية. كما قدم (INCEIF) دراسات عليا في التمويل الإسلامي لتوفير المهارات اللازمة في التمويل الإسلامي على الصعيد المحلي والدولي. ويوجد حالياً 1747 خريج من المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي في أكثر من 72 دولة حول العالم (<https://www.inceif.org>).

و. الأكاديمية العلمية للبحوث الشرعية (ISRA):

أسسها البنك المركزي الماليزي عام 2008م، كمؤسسة متخصصة في البحوث الشرعية المتعلقة بالتمويل الإسلامي، ومستودعاً للمعرفة والعلم الشرعي. وجهة تدريبية وتعليمية تستهدف الرفع من مستوى التأهيل للممارسين والعلماء الشرعيين والأكاديميين فيما يتعلق بالقضايا المعاصرة في صناعة المالية الإسلامية (<https://www.isra.my>).

ز. المركز الدولي للقيادة المالية (ICLIF):

تم تأسيس المركز من طرف البنك المركزي الماليزي عام 2003م، كمُنظمة مُستقلة غير ربحية، تُقدم خدمات التعليم التنفيذي والبحث والتدريب والاستشارات في مجالات تطوير القيادة والفعالية التنظيمية وحوكمة الشركات. ويهدف إلى إعداد جيل من القادة الإداريين في المستويات الإدارية العليا القادرين على قيادة مؤسساتهم المالية بكل فعالية في بيئة تتسم بالتغيرات السريعة والتحديات والمنافسة القوية (<https://iclif.org>).

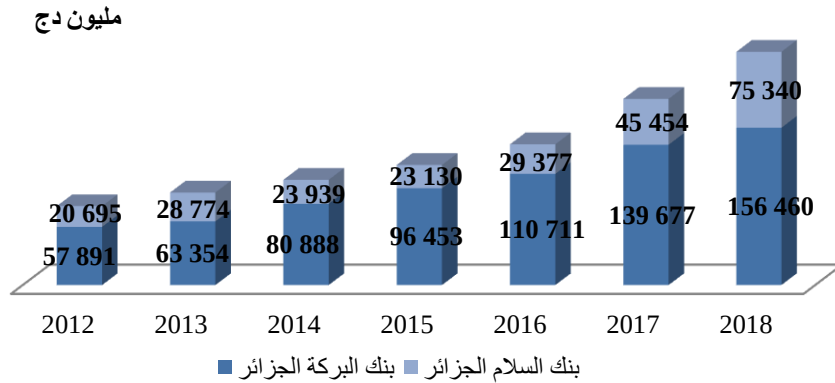
3. إمكانية الاستفادة من التجربة الماليزية في الجزائر

1.3. معوقات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر:

اقتصرت العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر على بنك البركة الجزائري الذي تأسس في 20 ماي 1991م، كأول بنك إسلامي في الجزائر برأس مال مختلط بين مجموعة البركة المصرفية (البحرين) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر)، يقوم بكافة العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات وفق أحكام الشريعة الإسلامية (<https://www.albaraka-bank.com>). تلاه تأسيس ثاني بنك إسلامي وهو بنك السلام-الجزائر كثمرة تعاون بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة؛ ثم إعتماذ البنك من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008م، ليبدأ مُزاولة نشاطه مستهدفاً تقديم خدمات مصرفية إسلامية (<https://www.alsalamalgeria.com>).

كما سمح المشرع الجزائري للبنوك التقليدية بتقديم خدمات مالية إسلامية عن طريق النوافذ الإسلامية، وتجسد ذلك في المعاملات المالية الإسلامية التي يُقدمها كل من بنك الخليج-الجزائر الذي بدأ نشاطه عام 2004م، وبنك ترست الجزائر والبنك الوطني الجزائري وغيرها.

الشكل رقم (10): تطور التمويلات الممنوحة من طرف البنوك الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2012-2018م)

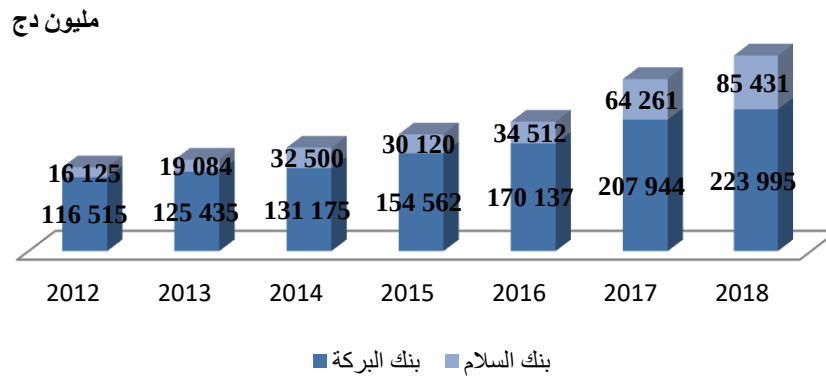


المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري وبنك السلام-الجزائر خلال الفترة (2012-2018).

ارتفع حجم التمويلات الممنوحة للزبائن في بنك البركة بمبلغ 16 783 مليون دج، أي بنسبة 12,02% مقارنة بالسنة المالية السابقة لتستقر في حدود 156 460 مليون دج نهاية عام 2018م، مسجلة زيادة قدرها 45 749 مليون دج بنسبة 41,32% مقارنة بعام 2016م (بنك البركة الجزائري، 2018، ص 06).

وصل حجم التمويلات الممنوحة في بنك السلام إلى 75 340 مليون دج مقارنة بعام 2017م بـ 45 454 مليون دج، ويعود ذلك بالأساس إلى توسع قاعدة المتعاملين وتنويع المنتجات وافتتاح فروع جديدة (بنك السلام الجزائر، 2018، ص 18).

الشكل رقم (11): تطور حجم الودائع في البنوك الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2012-2018م)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة-الجزائر وبنك السلام-الجزائر خلال الفترة (2012-2018).

بلغ حجم الودائع في بنك البركة 223 995 مليون دج مسجلة زيادة قدرها 16 051 مليون دج، أي بنسبة 7,69% مقارنة بعام 2017م، كذلك عرفت الودائع في بنك السلام نهاية عام 2018م نمواً معتبراً حيث ارتفع حجمها من 64 261 مليون دج نهاية عام 2017م إلى 85 431 مليون دج بفارق 21 170 مليون دج بنسبة 32%، شهد العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر نمواً معتبراً، إلا أنه لا يمثل سوى 2% من إجمالي الناتج المصرفي الإجمالي مقابل هيمنة البنوك العمومية على أكثر 85% من إجمالي الناتج.

يُعتبر النظام 02-18 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية أول خطوة لتقنين العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، والذي ألغي وعوض بنظام 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، بالرغم من إصدار بنك الجزائر للنظام 02-20 إلا أنه لازالت العديد من المعوقات والإشكالات التي تُطرح في إطار علاقة البنك المركزي (بنك الجزائر) بالبنوك الإسلامية:

- **الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض:** من خلال الإطلاع على الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003م المتعلق بالنقد والقرض (بنك الجزائر، 2003)، المعدل والمتمم بالأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010م (بنك الجزائر، 2010)، والمتمم كذلك بالقانون رقم 10-17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017م (بنك الجزائر، 2017)، لا حظنا أنه لم يمنع من إنشاء بنوك إسلامية لكنه في نفس الوقت لم يميزها عن غيرها من البنوك التقليدية، ولم يمنحها الآليات القانونية والأطر الملائمة لطبيعة وخصوصية عملها.

- **حصر بنك الجزائر أدوات إعادة التمويل بصفته الملجأ الأخير للإقراض في أدوات و ضمانات تقليدية قائمة على الفائدة، كالإقراض والخصم والتسبيقات من العملات الأجنبية وسبائك الذهب والسندات العمومية والخاصة، و يُعتبر مشكل رئيسي بالنسبة**

للبنوك الإسلامية في حالة نقص السيولة، "بالإضافة إلى اعتماد بنك الجزائر لهذه الأدوات المالية فقط في معاملاته مع البنوك التجارية سيحرم البنوك الإسلامية من ابتكار أدوات مالية بديلة لها في علاقاتها في السوق النقدية". (بنك الجزائر، 2003م، و شودار، 2015، ص: 354)

- النظام رقم 02-09 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها: حدد النظام رقم 02-09 أدوات السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر للرقابة على البنوك والمتمثلة في عمليات إعادة الخصم والقرض، الحد الأدنى للاحتياطيات الإلزامية، عمليات السوق المفتوحة، والتسهيلات الدائمة والملاحظ من هذه الأدوات أنها في معظمها تقوم على معدل الفائدة وهي غير ملائمة للعمل المصرفي الإسلامي، وبالتالي لا يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة منها (بنك الجزائر، 2009).

- يفرض بنك الجزائر معدل الاحتياطي الإلزامي كنسبة من إجمالي ودائع البنوك وهو ما يجعل البنوك الإسلامية تلجأ إلى تغطية هذه النسبة بالودائع الاستثمارية نظراً لعدم كفاية الودائع الجارية، مما يؤدي إلى تعطيل أموال المودعين عن الاستثمار.

- ألزم بنك المركزي (بنك الجزائر) البنوك باحترام النسبة بين أصول والتزامات البنك تُسمى "المعامل الأدنى للسيولة" والذي يُساوي على الأقل 100%

(بنك الجزائر، 2011)، وقد تم تخفيضه إلى 60% (بنك الجزائر، 2020)، والملاحظ أن بسط هذه النسبة مكون من سندات وأذون خزنة وسندات خزينة، لا تتوفر هذه العناصر لدى البنوك الإسلامية مما يحتم تعويض هذه النسبة بعناصر سيولة أخرى (Banque d'Algérie, 2011).

- يُطبق البنك المركزي (بنك الجزائر) على البنوك الإسلامية نفس النظام المحاسبي المالي المطبق على باقي البنوك وهو مخالف وغير مناسب لطبيعة عمليات البنوك الإسلامية ومُنتجاتها (بنك الجزائر، 2009).

- بالإضافة إلى هذه المعوقات تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر إشكالات ومعوقات أخرى فيما يتعلق بقانون الضرائب والتأمينات والقانون التجاري.

2.3. حلول ومقترحات لتطوير المصرفية الإسلامية في الجزائر في ضوء التجربة الماليزية

من أهم عوامل نجاح الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا الدعم المتواصل من الجهات الرسمية من بينها البنك المركزي الماليزي لمختلف النواحي والأطر التي تحكم الصناعة، مما جعل ماليزيا تصبح مركز عالمي للتمويل الإسلامي، فيما يلي بعض الحلول والمقترحات لتطوير المصرفية الإسلامية في الجزائر في ضوء التجربة الماليزية:

- التدرج في التطبيق:

تميزت التجربة الماليزية بالتدرج في تطبيق المصرفية الإسلامية فقد قامت أولاً بإنشاء لجنة توجيه وطنية لدراسة إمكانية إنشاء بنوك إسلامية في ماليزيا، حيث كانت من ضمن مقترحاتها سن قانون يُنظم البنوك الإسلامية، وتلاه في نفس السنة إنشاء "بنك إسلام ماليزيا بيرهارد" الذي احتكر العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا لمدة طويلة مما أدى إلى فهم آلية عمل المصرفية الإسلامية وبناء أساس قوي ومتين للصناعة، أما الجزائر فقد احتكر بنك البركة العمل المصرفي الإسلامي لمدة طويلة تلاه بنك السلام لكن غياب الإطار القانوني حدّ من تطورها، يمكن للجزائر تدارك الوضع بعد دراسة البيئة دراسة مُتأنية بالاستعانة بخبراء في المجال من أجل بناء صناعة مصرفية إسلامية ذات أسس قوية ومتينة مبنية على إطار قانوني وتنظيمات تشريعية تُناسب طبيعة وخصوصية البنوك الإسلامية وتُنظم عملها. (بن مشيش، 2019، ص 163)

- إصدار قانون خاص يُنظم صناديق الاستثمار الإسلامية والصكوك الإسلامية في السوق المالي:

تُعد صناديق الاستثمار الإسلامية والسوق المالي أحد أهم اليات لتمويل موارد البنوك الإسلامية ولتوظيف سيولتها؛ فعلى الجزائر إصدار قانون خاص يُنظم صناديق الاستثمار الإسلامية والصكوك الإسلامية، وهو ما يُعد أحد أهم ركائز المنظومة القانونية المتكاملة للبنوك الإسلامية (بن مشيش، 2019، ص 164).

- إنشاء هيئة مركزية للرقابة الشرعية:

يُعتبر دعم الإطار الشرعي من أهم مقومات نجاح البنوك الإسلامية، على البنك المركزي (بنك الجزائر) إنشاء هيئة مركزية للرقابة الشرعية على مُستواه، تكون لها سلطة مُطابقة القوانين للشرعية الإسلامية فيما يتعلق بالأعمال المصرفية الإسلامية والتحقق من صحة المنتجات المصرفية الإسلامية لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- تحديد إطار الحوكمة الشرعية:

يجب على البنك المركزي (بنك الجزائر) تحديد إطار الحوكمة الشرعية (مع التركيز على الشفافية والإفصاح والاستقلالية) يُنظم سير البنوك الإسلامية الخاضعة لسلطته الرقابية للتأكد من مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

- إنشاء إدارة المصرفية الإسلامية على مستوى البنك المركزي:

تقوم الإدارة المصرفية الإسلامية على مستوى البنك المركزي بالرقابة على أعمال البنوك والنوافذ الإسلامية، باستخدام أدوات وآليات للرقابة والتفتيش تُناسب طبيعة العمل المصرفي الإسلامي خصوصاً ما يتعلق بالجوانب الاحترازية من نسب السيولة وكفاية رأس المال وغيرها.

- دعم البنية التحتية للبنوك الإسلامية:

يحتاج تطوير المصرفية الإسلامية في الجزائر إلى كوادر بشرية ذات معرفة بأصول العمل المصرفي الإسلامي، من خلال البرامج التدريبية والدورات التأهيلية عن طريق قيام بنك الجزائر بإنشاء معهد تدريب مصرفي من أجل تدريب العاملين لديه واستيعاب آليات الرقابة على البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات تعليمية وتدريبية مُخصصة في العمل المصرفي الإسلامي بشكل يستجيب لاحتياجات سوق الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر (غربي، 2010، ص ص 30-31).

خاتمة:

تُعتبر التجربة الماليزية في الصناعة المصرفية الإسلامية تجربة ناجحة، فقد استطاعت ماليزيا في وقت قصير تحقيق إنجازات هامة في المصرفية الإسلامية، وذلك من خلال الأرقام المحققة والتي تدل على الأداء الجيد في العقد الأخير. كذلك كان للبنك المركزي الماليزي دور في دعم وتوفير الإطار القانوني والتنظيمي والشرعي الملائم، بالإضافة إلى تأسيس الهيئات الداعمة لعمل البنوك الإسلامية في مجال التشريعات والتنظيمات، وتنمية وتطوير رأس المال البشري من خلال إجراء دراسات وأبحاث بُغية ابتكار منتجات مصرفية جديدة مُتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية لرفع أداء البنوك الإسلامية.

رغم صدور النظام 20-02 لاتزال بعض التحديات والمعوقات تحول دون تطور العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، لذا وجب على الجزائر الاقتداء بتجارب دولية ناجحة كالتجربة الماليزية من أجل تطوير المصرفية الإسلامية.

النتائج: من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج يُمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. تتوفر ماليزيا على نظام مصرفي مزدوج يجمع بين المصرفية الإسلامية والمصرفية التقليدية؛
2. سار دعم وتطوير المصرفية الإسلامية في ماليزيا بخطى تدريجية، حيث بدأ ببنك إسلامي واحد، ثم تم توسيع نطاق الخدمات المصرفية الإسلامية عن طريق إشراك البنوك التقليدية، ثم إلى جعل ماليزيا مركز دولي في التمويل الإسلامي؛
3. تركيز التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا على صيغ المداينات (المرابحة، البيع بثمن أجل، الإجارة المنتهية بالتمليك)؛
4. ركز البنك المركزي الماليزي في دعمه للمصرفية الإسلامية على الأطر التالية:
 - دعم الإطار القانوني عن طريق سنّ قوانين جديدة وتعديل القوانين القائمة بما يتناسب مع تطورات الصناعة المصرفية الإسلامية؛
 - بناء هيكل رقابي وتنظيمي فعال من خلال سنّ "قانون الخدمات المالية الإسلامية" لعام 2013م؛
 - إنشاء سوق المال الإسلامي بين البنوك الإسلامية لتوفير متطلبات السيولة وإدارتها؛
 - توفير إطار شرعي متكامل عن طريق إنشاء المجلس الاستشاري الشرعي الوطني، بالإضافة إلى اللجان الشرعية على مستوى المؤسسات المصرفية الإسلامية؛

- تعزيز إطار الحوكمة الشرعية ليناسب التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية الإسلامية؛

- تشجيع والمساهمة في تأسيس الهيئات الداعمة للمصرفية الإسلامية.

5. يُعتبر الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض أكبر عائق أمام تطور العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر؛
6. أدوات السياسة النقدية التي يطبقها بنك الجزائر لا تتناسب طبيعة عمل البنوك الإسلامية القائمة على المشاركة؛
7. يمكن للجزائر الاستفادة من التجربة الماليزية في دعم وتطوير العمل المصرفي الإسلامي سواء من ناحية الإطار القانوني أو التنظيمي وحتى الإطار الشرعي، بالإضافة إلى دعم البنية التحتية اللازمة للبنوك الإسلامية.

التوصيات: بناءً على النتائج يُمكن اقتراح التوصيات التالية:

1. ضرورة الاستفادة من التجربة الماليزية في الجزائر لبناء نظام مصرفي إسلامي سليم ومتين؛
2. على الجزائر السير بخطى تدريجية نحو تبني الصناعة المصرفية الإسلامية وتوفير البيئة الضرورية لذلك؛
3. ضرورة توفير الإطار القانوني والتنظيمي والشرعي الملائم لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر؛
4. يجب على البنوك الإسلامية في الجزائر الموازنة بين عقود المداينات وعقود المشاركات؛
5. ضرورة إنشاء مؤسسات التكوين في مجال المصرفية الإسلامية في الجزائر من أجل دعم وتطوير العنصر البشري.

الإحالات:

* اشتمل قانون البنوك الإسلامية (IBA) الصادر في 1983م، على ثمانية أجزاء: احتوى الجزء الأول على التعريف بالقانون ومصطلحاته وبدأ سريانه، أما الجزء الثاني: فتضمن شروط منح الترخيص للبنوك الإسلامية، الجزء الثالث: المسؤوليات والمتطلبات المالية للبنوك الإسلامية (الإحتياطي، نسبة الأصول السائلة، مراقب الحسابات وتقريره... إلخ)، الجزء الرابع: ملكية ومراقبة وإدارة البنوك الإسلامية، الجزء الخامس: القيود المفروضة على ممارسة النشاط، الجزء الخامس (أ): الأعمال المصرفية الإسلامية الدولية، الجزء السادس: سلطات الإشراف والرقابة على البنوك الإسلامية، الجزء السابع: متفرقات، الجزء الثامن: التعديلات.

** اشتمل قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الصادر في 2013م، الجزء الأول: تمهيدي، الجزء الثاني: الأهداف التنظيمية وصلاحيات ووظائف المصرف، الجزء الثالث: الترخيص، الجزء الرابع: المتطلبات الشرعية، الجزء الخامس: أنظمة الدفع الإسلامية، الجزء السادس: متطلبات الاحترافية، الجزء السابع: الملكية والتحكم وتحويل الأعمال، الجزء الثامن: المجموعات المالية، الجزء التاسع: حماية المستهلك، الجزء العاشر: السوق المال الإسلامي وسوق الصرف الأجنبي الإسلامي، بالإضافة إلى أجزاء أخرى.

المراجع:

- 1- البنك الإسلامي للتنمية (2002). *تنظيم وإدارة هيئة إدارة صندوق الحج وشئون الحجيج بماليزيا*، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط 2، جدة.
- 2- الماليزي، زاهر الدين محمد. (2009). *تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية*، بحثٌ مقدّم إلى مؤتمر: *المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول*، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي- 3 جوان، 2009.
- 3- بنك البركة الجزائري (2018). *التقرير السنوي 2018*، الجزائر.
- 4- بنك السلام الجزائر (2018). *التقرير السنوي 2018*، الجزائر.
- 5- بنك البركة الجزائري، متوفر على الموقع: <https://www.albaraka-bank.com> (أطلع عليه بتاريخ: 2020/07/16).
- 6- بنك السلام الجزائر، متوفر على الموقع: <https://www.alsalamalgeria.com> (أطلع عليه بتاريخ: 2020/07/16).
- 7- بنك الجزائر (2003). *الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض*، الجزائر.
- 8- بنك الجزائر (2009). *النظام 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاته*، الجزائر.
- 9- بنك الجزائر (2010). *الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض*، الجزائر.
- 10- بنك الجزائر (2011). *النظام رقم 04-11 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ومراقبة خطر السيولة*، الجزائر.
- 11- بنك الجزائر (2017). *القانون رقم 10-17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض*، الجزائر.
- 12- بنك الجزائر (2020). *التعليمية رقم 2020-05 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية*، الجزائر.
- 13- بنك الجزائر (2009). *النظام رقم 04-09 المؤرخ في 23 جويلية 2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية*، الجزائر.
- 14- بن مشيش، حليلة. (2019). *نحو تطوير المنظومة القانونية للمصارف الإسلامية في الجزائر في ضوء التجربة الماليزية*، مجلة *إسرا الدولية للمالية الإسلامية*، 10 (1)، 145-167.
- 15- بوهراوة، سعيد و بوكروشة، حليلة. (2015). *حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي*، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، 2 (2)، 105-120.
- 16- بولحبال، زوبير. (دون تاريخ). *النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا- مراحل التنمية وعوامل التنمية وعوامل النجاح*. متوفر على الموقع: <https://www.academia.edu/38467256> (أطلع عليه بتاريخ: 2020/02/20).
- 17- ساعد، ابتسام و خوني، رابع. (2017). *تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا*، *مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية*، 9 (30)، 343-352.
- 18- شودار، حمزة. (2015). *الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم*، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، 15 (15)، 303-376.
- 19- صندوق النقد العربي (2016). *انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية*، دراسات اقتصادية، (35)، الإمارات العربية المتحدة.
- 20- عبد الكريم الخناق، سناء. (2012). *الإطار المؤسسي والنشري لحاكمة المؤسسات المالية: التجربة الماليزية*، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، 12 (12)، 69-90.
- 21- لحسانة، أحسن. (دون تاريخ). *أثر القوانين العامة على نمو وتطور صناعة الخدمات المالية الإسلامية: تجربة ماليزيا*، بحث مقدم إلى ندوة: *البركة للاقتصاد الإسلامي 38*.

- 22- ناصر، سليمان. (2005). *علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية*، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 23- غربي، عبد الحليم. (2010). *تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية*، بحث مقدم للندوة العلمية الدولية حول: *الخدمات المالية وإدارة المخاطر*، جامعة السطيف، الجزائر، 18-19-20 أفريل، 2010.
- 24- Asni, F. (2019). History of the Establishment and Development of Islamic Banking in Malaysia. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 09 (06), 305-315. <http://dx.doi.org/10.6007/IJARBS/v9-i6/5949>
- 25- Association of Banking and Financial Institution Malaysia. <https://aibim.com> (08/03/2020).
- 26- Bank Negara Malaysia (2020a). *Financial Sector Blueprint 2011–2020*. Online: https://www.bnm.gov.my/files/publication/fsbp/en/bnm_fsbp_full_en.pdf (visite le: 22/01/2020).
- 27- Bank Negara Malaysia (2020b). *Monthly Highlights and Statistics*, <https://www.bnm.gov.my/> (23/01/2020)
- 28- Bank Negara Malaysia (2019). *Monthly Highlights and Statistics*, <https://www.bnm.gov.my/> (23/01/2020)
- 29- Bank Negara Malaysia (2018). *Financial Stability and Payment Systems Report*, Annex, Malaysia.
- 30- Bank Negara Malaysia, *Financial Stability*. Online: https://www.bnm.gov.my/index.php?ch=fs&pg=fs_mfs_list&ac=118&lang=en (visite le: 18/02/2019)
- 31- Bank Negara Malaysia, Online: https://www.bnm.gov.my/index.php?ch=en_about&pg=en_intro&lang=en (visite le: 21 /02 /2020)
- 32- Bank Negara Malaysia, *Shari'ah Advisory Council*, Online: https://www.bnm.gov.my/index.php?ch=en_about&pg=en_thebank&ac=439&lang=en (visite le: 25/02/2020)
- 33- Banque d'Algérie (2011). *Instruction n°07-2011 portant coefficients de liquidité des banques et des établissements financiers*, Alger.
- 34- Bin Nik Wajis, N. R., Arif Fahmi M. Y., Nurul Basirah, R. (2015). Islamic Banking: The Malaysian Experiences and Challenges, *Icisef*, Sakarya-TURKEY, 21-23 October 2015.
- 35- Fitch Ratings (2019). *Malaysian Islamic Banking Overview*, Malaysia.
- 36- Hussein, S. A., Fam, S. F., Ahmat, N. N., Azmi, F. R., Prastyo, D. D., & Yanto, H. (2019). ISLAMIC BANKING REVOLUTION IN MALAYSIA: A REVIEW. *Humanities & Social Sciences Reviews*, 7(4), 267-275. <https://doi.org/10.18510/hssr.2019.7434>
- 37- IFSB (2019). *Islamic Financial Services Industry Stability Report*, Malaysia.
- 38- Icd-Refinitiv (2019). *Islamic Finance Development Report*.
- 39- IMF Staff Discussion Note (2015). *Islamic Finance: Opportunities, Challenges, and Policy Options*.
- 40- International Islamic Liquidity Management, <http://www.iilm.com/> (08/03/2020)
- 41- International Centre for Education In Islamic Finance, <https://www.inceif.org/> (07/03/2020)

- 42- International Shari'ah Research Academy, <https://www.isra.my/> (07/03/2020)
- 43- International Centre For Leadership In Finance, <https://iclif.org/> (08/03/2020)
- 44- Islamic Financial Services Board, https://www.ifsb.org/ar_index.php (07/03/2020)
- 45- Islamic Interbank Money Market, <http://imm.Bnm.Gov.My/Index.Php?Ch=4&Pg=4&Ac=98> (08/03/2020)
- 46- Kunhibava, S. (2012). Islamic Banking in Malaysia. *International Journal of Legal Information*, 40(1-2), 191-201. doi:10.1017/S0731126500006478
- 47- Laws of Malaysia (1983a). *Islamic Banking Act 276*, Malaysia.
- 48- Laws of Malaysia (1983b). *Government Funding Act 275*, Malaysia.
- 49- Laws of Malaysia (2009). *Central Bank of Malaysia Act 701*, Malaysia.
- 50- Laws of Malaysia (2013). *Islamic Financial Services Act 759*, Malaysia.
- 51- Laldin, M. A. (2008). Islamic financial system: the Malaysian experience and the way forward. *Humanomics*, 24 (3), 217-238. <https://doi.org/10.1108/08288660810899377>
- 52- Laldin, M. A., Furqani, H. (2018). Islamic Financial Services Act 2013 (IFSA) and the Shari'ah-compliance requirement of the Islamic finance industry in Malaysia. *ISRA International Journal of Islamic Finance*, 10 (1), 94-101. <https://doi.org/10.1108/IJIF-12-2017-0052>
- 53- Malaysia International Islamic Financial Centre, <http://www.mifc.com/> (07/03/2020).
- 54- Mohd Faisol, I., Nik Mohd Fadhil, N. M., Musa, M. (2017). Comparative Analysis of Regulation and Supervision Of Islamic Banking Between Malaysia And Gambia. *Labuan E-Journal of Muamalat and Society*, 11.